

سنية الحسيني*

الانقسام وحدود التباين الفكري بين "فتح" و"حماس"

تحاول هذه الدراسة البحث في أسباب وصول الصراع بين حركتي "فتح" و"حماس" إلى حد الانقسام، من خلال تفحص حدود الخلاف الفكري بينهما ودوره في تأجيج حدة الانقسام، في محاولة لاستشراف الفرص الممكنة لمصالحة حقيقية بين الحركتين. وعلى الرغم من الاختلاف والخلاف بين "حماس"، و"فتح" التي تقود كل من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، فإن ذلك لم يصل يوماً إلى حد انقسام دموي كالذي حدث في سنة ٢٠٠٧، والذي أضرّ بالقضية الفلسطينية كما لم يفعل حدث آخر. وعلى مدار سبعة أعوام مضت، فإن مبادرات الصلح كلها فشلت في جسر الانقسام، الأمر الذي عمق من آثاره السلبية في عدة ضعد. وعلى الرغم من نجاح اتفاق الشاطئ في العبور في اتجاه أولى خطوات المصالحة، وذلك بتشكيل حكومة وفاق وطني، فإن تلك الخطوة لا تكفي لتأكيد مستقبل المصالحة مثلما بينت تجارب المصالحة السابقة، في ظل بقاء العديد من ملفاتها الحساسة عالقة.

"حماس" الفكرية والتغيرات التي لحقت بها، في ظل نظام حزبي مؤسسي متناسق تحكم أداءه معايير فكرية محددة، بينما يبدو ذلك الأمر أكثر صعوبة وتعقيداً عند دراسة المنطلقات الفكرية لحركة "فتح" في ظل قيادتها لمنظمة التحرير، وللسلطة الفلسطينية بعد ذلك أيضاً.

I - حدود التقاطع بين فكر "فتح" ومنظمة التحرير والسلطة

لم يخرج موقف حركة "فتح" السياسي

يحكم عمل الحركات والأحزاب السياسية عامة، وبينها حركتا "فتح" و"حماس"، منطلقات فكرية تُعتبر محددات لسياستها وممارساتها، وتساعد على فهمها وتحليل وتقويم مواقفها. ويُعتبر الموقف من قضايا مثل الدين والوطنية والتحرر وحدود الوطن وأدوات التحرير، محددات رئيسية لفكر الحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية. وليس من الصعب تحديد مواقف حركة

* كاتبة فلسطينية وأستاذة جامعية.

والثالث.

تبنّت منظمة التحرير البرنامج المرحلي (برنامج النقاط العشر)، عندما أقرّه المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة في سنة ١٩٧٤، والذي يركز على أساس قيام دولة فلسطينية على أي جزء يتم تحريره، إلى أن يتم تحرير باقي الأرض، إلا إن المنظمة رفضت القبول باتفاقية كامب ديفيد بعد ذلك. وعلى الرغم من عدم تمرير حركة "فتح" الحل المرحلي خلال جلسات مؤتمرها الرابع في سنة ١٩٨٠، فإن البرنامج السياسي للمؤتمر اعتبر أن القرارات السارية للمجالس الوطنية لمنظمة التحرير جزء مكمل للبرنامج السياسي للحركة، وذلك انسجاماً مع موقف المنظمة تجاه اتفاقية كامب ديفيد.

وأصدرت منظمة التحرير في دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة في الجزائر في سنة ١٩٨٨ وثيقة الاستقلال للدولة الفلسطينية على أساس الاعتراف الفلسطيني بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، اللذين يعتبران أن الأراضي الفلسطينية المحتلة هي فقط تلك التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧. وفي سنة ١٩٨٩ أقرت وثائق المؤتمر الخامس لحركة "فتح" بالحل المرحلي الذي طرحته المنظمة قبل ذلك، ودعمت وثيقة الاستقلال وإعلان الدولة الفلسطينية على حدود سنة ١٩٦٧. كما أكدت تلك الوثائق الدور القيادي للمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وحق المنظمة في المشاركة في المحافل الدولية بشكل مستقل، وطالبت الولايات المتحدة بإلغاء جميع القوانين والتشريعات المعادية للمنظمة، والتي أصدرها الكونغرس. ورفض المؤتمر مشاريع الحكم الذاتي، وتمسك بمؤتمر دولي للسلام يقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية، بإشراف الأمم المتحدة وبرعاية الدول

يوماً عن الخط السياسي لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بعد ذلك، فرئيس المنظمة ورئيس السلطة هو نفسه رئيس حركة "فتح"، وكوادر حركة "فتح" هي من قادت وأدارت عمل المنظمة طوال معظم أعوام عمرها، كما أن كوادر الحركة تولت ولا تزال معظم المناصب القيادية والإدارية في السلطة الفلسطينية منذ نشأتها، وتحكمت في مفاصلها بشكل مطلق، في تطابق تام ما بين مواقف الحركة والمنظمة والسلطة على صعيد الممارسة العملية والأداء الفعلي. ويبدو التطابق ظاهراً أيضاً ما بين الإطار الفكري السياسي الذي يحكم عمل منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية وفكر حركة "فتح" المستمد من نظامها الأساسي والبرامج السياسية لمؤتمراتها الستة، فضلاً عن برنامج الحركة لانتخابات المجلس التشريعي الذي أطلقته في سنة ٢٠٠٦. فقد عمدت "فتح"، وبالتدرج، إلى تغيير مقاربتها السياسية الفكرية كي تنسجم بشكل واضح مع التوجهات السياسية المتغيرة لكل من منظمة التحرير وللسلطة أيضاً.

لم تختلف الرؤية السياسية بين منظمة التحرير وحركة "فتح"، وخصوصاً بعد تولي رئيس الحركة ياسر عرفات قيادة المنظمة في سنة ١٩٦٩، وسيطرة كوادر الحركة على أغلبية مقاعد لجننتها التنفيذية. وقامت تلك الرؤية السياسية المشتركة على أساس تحرير كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ أو سنة ١٩٦٧، وذلك عبر خيار المقاومة المسلحة كاستراتيجية وحيدة لا بديل منها، ورفض جميع قرارات الشرعية الدولية التي لا تعترف بحق الفلسطينيين على كامل أرضهم المحتلة. وقد انعكس ذلك بوضوح في بنود ميثاق المنظمة الصادر في سنة ١٩٦٤، والنظام الأساسي لحركة "فتح" وبرامج مؤتمراتها السياسية الأول والثاني

لجأت إلى الكفاح المسلح في الماضي، شددت على أن الحق في المقاومة قائم، ما دام الاحتلال جاثماً، كما ركز برنامجها على وقف الاستيطان، ودعا إلى مواصلة الجهود لعقد مؤتمر دولي للسلام ووضع جداول زمنية واضحة وملزمة للمفاوضات، ورفض تأجيل التفاوض بشأن القدس واللاجئين أو أي من قضايا الحل النهائي. وأكدت الحركة أيضاً رفضها فكرة الدولة ذات الحدود الموقته، أو الإقرار بإسرائيل دولة يهودية، ودعت كذلك إلى الذهاب إلى استفتاء شعبي لاعتماد المفاوضات.^٦

ويبدو واضحاً أن المنطلقات الفكرية لحركة "فتح"، والتي قامت على أساسها توجهاتها السياسية بعد اتفاق أوسلو، لم تخرج عن البرنامج السياسي للسلطة الفلسطينية، أو عن البرنامج السياسي لمنظمة التحرير. وهذه المنطلقات الفكرية تتقاطع وتنسجم مع ما بات يمثل برنامجاً سياسياً للحزب الحاكم للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وهو يبتعد كثيراً عن البرنامج السياسي لحركة تحرير وطني، وخصوصاً في ظل عدم تحقيق التحرر الوطني بعد.

II - الدين والوطنية في فكر حركتي "فتح" و"حماس"

على الرغم من الفجوة بين الفكر الديني الإسلامي والفكر العلماني، فإن الواقع الفلسطيني الخاص فرض، على ما يبدو، نموذجاً لعلاقة إيجابية بين الفكرين العلماني والديني.

وساعد في ذلك أن حركة "فتح" انبثقت أساساً من رحم جماعة الإخوان المسلمين، في ظل انحسار الدور النضالي للجماعة في فلسطين خلال خمسينيات القرن الماضي،

الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وأصر على أن تكون الانتخابات التي دعا إليها يتسحاق شمير، رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت، بعد الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة في إطار برنامج متكامل للحل النهائي. ودعت الحركة المؤتمر نفسه إلى مواصلة الحوار مع القوى الديمقراطية الإسرائيلية التي تعترف بالمنظمة.^٧ ولم يتطابق البرنامج السياسي لمؤتمر حركة "فتح" الخامس مع التوجهات السياسية للمنظمة فقط، بل ظهر أيضاً كأنه بيان سياسي صادر عن المنظمة نفسها. وبعد توقيع منظمة التحرير اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣، والذي تم إنشاء السلطة الفلسطينية بناء عليه، عبّرت حركة "فتح" عن مواقفها الفكرية السياسية من خلال برنامجها الانتخابي الصادر في سنة ٢٠٠٦، والبرنامج السياسي لمؤتمرها السادس في سنة ٢٠٠٩. وقد اتفقت الوثيقتان على أن غاية المشروع الوطني هي إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس، مع تطبيق القرار رقم ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين وتعويضهم. كما اعتبرت الحركة أن خيار السلام يُعتبر هدفاً استراتيجياً،^٨ واعتمدت المفاوضات وسيلة لإنجاز التسوية.^٩

وعرضت "فتح" عدداً من الاستراتيجيات القائمة في الوقت الحاضر كالنضال الشعبي ومقاطعة المنتوجات الإسرائيلية ودفع الحراك السياسي والقانوني والاقتصادي قدماً. وأثنى برنامجها على الحراك الشعبي في مقاومة جدار الفصل العنصري لكسب الرأي العام، إلا أنه شدد على ضرورة إفشال تهمة الإرهاب عن النضال الفلسطيني. وطالبت الحركة بدعم الصمود وحشد الدعم للمشاريع التنموية ومواصلة الجهود للدفاع عن المقدسات.^{١٠} وبينما أكدت الحركة أنها

الإخوان التي بقيت تعتبر "فتح" الأقرب إلى فكرها من باقي التنظيمات الفلسطينية الأخرى، عملت بعد هزيمة ١٩٦٧ وانتصار "فتح" في معركة الكرامة في سنة ١٩٦٨ على تأسيس أربع قواعد عسكرية في الأردن بين سنتي ١٩٦٨ و١٩٧٠، عُرفت بمعسكرات الشيوخ، تحت جناح حركة "فتح" التي لم تتدخل فعلياً في أنشطة هذه القواعد.^٨

وبينما لم ترحب الجماعة بتأسيس حركة "فتح"، فإنها لم تعادها فعلياً، وخصوصاً خلال ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، علماً بأن حركة "فتح" استطاعت أن تحصد شعبية ومكانة سياسية على حساب جماعة الإخوان في تلك الحقبة. كما أن حركة "فتح" لم تعاد جماعة الإخوان في فلسطين، ولم تقف موقف العداء من التوجهات الدينية والاجتماعية للجماعة.

لقد أقر المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في دورتيه السابعة (١٩٧٠) والثامنة (١٩٧١) في القاهرة، بأن الدولة الفلسطينية هي دولة علمانية ذات نظام ديمقراطي برلماني، كما أن إعلان الاستقلال الصادر عن الدورة ١٩ للمجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨ أكد علمانية الدولة الفلسطينية وديمقراطيتها، إلا أن "فتح" تنتمي فكرياً وحضارياً إلى الثقافتين العربية والإسلامية، وتستلهم قيمها الروحية والدينية من الإسلام ومن الأديان السماوية الأخرى، وتؤمن بأن فلسطين أرض مقدسة وأن الانتماء إلى الهوية الفلسطينية لا يتجزء من الدائرة الحضارية.^٩ والسلطة الفلسطينية أيضاً تعتبر أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة ودين أغلبية أبنائها، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي للتشريع.^{١٠} وتلتزم السلطة الفلسطينية بجميع المناسبات الدينية الإسلامية في

وفي إطار توتر العلاقة بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر وجماعة الإخوان المسلمين في مصر خلال تلك الحقبة، والتي خضع خلالها قطاع غزة للإدارة المصرية، فكان موقف النظام المصري من جماعة الإخوان في فلسطين مشابهاً لموقفه من جماعة الإخوان الأم في مصر، وسادت حالة من الاضطهاد السياسي ضد الجماعة في فلسطين إلى أن احتلت إسرائيل القطاع في سنة ١٩٦٧، علماً بأن الجماعة في القطاع تراجعت عن تبنيّ الجهاد ضد الاحتلال. وكانت جماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزة قد شكلت خلال النصف الأول من خمسينيات القرن الماضي، عدداً من الخلايا العسكرية كان بينها مجموعتان سرّيتان شكلتا النواة الأولى لعمل جماعة الإخوان العسكري في قطاع غزة، هما كتيبة "شباب الثأر" التي كان بين أعضائها صلاح خلف وأسعد الصفاوي وسعيد المزيني وعمر أبو الخير ومحمد النونو، وكتيبة "الحق" التي كان من أعضائها خليل الوزير وحسن عبد الحميد أبو مراحيل وحمد العايدى. ونتيجة قرار الجماعة تجميد ممارسة العمل المقاوم، قرر عدد من عناصر كتيبة "شباب الثأر" و"الحق"، وعلى رأسهم خليل الوزير وصلاح خلف وسليم الزعنون، في سنة ١٩٥٧، إنشاء تنظيم ثوري عسكري يتجاوز الأطر العقائدية والأيدولوجية الدينية لجماعة الإخوان المسلمين،^٧ أي من دون أن يحمل خلفية إسلامية، ويتبنى استراتيجية الجهاد ضد الاحتلال، فتشكلت حركة "فتح" في سنة ١٩٦٤.

لكن خروج عدد من أبناء جماعة الإخوان المسلمين من تحت العباءة الدينية للجماعة، وانخراطهم في المشروع الوطني الفلسطيني، وتبوؤهم مراكز قيادية في حركة "فتح"، أمور تبقى سلوكاً فردياً، إذ إن جماعة

والخلافة، وهي مسألة لم تكن تلمح إليها الحركة قبل ذلك صراحة. كما سعت "حماس" لتعزيز القيم الإسلامية في المجتمع من دون إجبار أو إكراه، فضيقت الخناق على الطالبات السافرات في المدارس الإعدادية والثانوية التابعة للدولة من دون فرض للحجاب، وسعت للفصل بين الذكور والإناث في المدارس الخاصة المشتركة، وخصوصاً في المرحلة الإعدادية والثانوية وأيضاً من دون إجبار، كما ضيقت الخناق على المجمعات والنوادي المختلطة مثل جمعية الشبان المسيحية، وفرضت ذلك الفصل في المخيمات الصيفية، الأمر الذي اضطر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ("الأونروا") إلى إلغاء المخيمات الصيفية التي اعتادت إنشائها. وفرضت الحركة على المحاميات الإناث ارتداء الحجاب في أثناء مرافعاتهن داخل جلسات المحاكم، كما وضع المجلس التشريعي قانوناً يدعو إلى ضرورة أن يكون العاملون والمدرسون في مدارس البنات من الإناث. وحطمت الحركة موقعاً رومانياً أثرياً يعود بناؤه إلى ما قبل ٣٠٠٠ عام، بحجة بناء مركز تدريب عسكري على أنقاضه. وتعاملت "حماس" مع جرائم اختطاف الأجانب في قطاع غزة من طرف جهات ادعت أنها تتبع تنظيم "القاعدة"، بالمفاوضات متلافية الصدام مع تلك الجهات. وتفاوض وزير الداخلية في حينه سعيد صيام، مع الخاطفين لإطلاق سراح الصحافي الأميركي ستيف سنتانا مراسل محطة "فوكس نيوز"، لأن الحركة لم تكن تريد أن تصنف على أنها تعادي لتنظيمات وجماعات إسلامية. إلا أن تلك المظاهر كلها لا تُعتبر مظاهر سائدة خلال حقبة حكم حركة "حماس"، وإنما بقيت حالات فردية، ولهذا من الصعب الحكم بأن الحركة حكمت

مؤسساتها الرسمية، كما تقرّ دراسة مادة الدين في المنهج الدراسي لجميع مراحل التعليم. فالدولة الفلسطينية العلمانية التي دعت منظمة التحرير إلى قيامها، تستمد فكرها ومبادئها من الثقافة العربية. الإسلامية، التي دعت إليها حركة "فتح"، والتي بنت السلطة الفلسطينية تشريعاتها على أساسها.

أمّا حركة "حماس" فتضع الدين إطاراً مركزياً محدداً في فكرها، على أساس أنها ترتبط ارتباطاً أصيلاً بجماعة الإخوان المسلمين، ويشكل إعلان قيامها في سنة ١٩٨٧ امتداداً لحقبة الجماعة في فلسطين، إلا أنها تعتبر نفسها في الوقت ذاته حركة تحرر وطني إسلامي.

ويتضح عمق المقاربة الدينية لحركة "حماس" من بنود الميثاق الذي أعلنته في سنة ١٩٨٨، إذ إنها تتخذ من الإسلام منهجاً للحياة تستمد منه أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها في الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في جميع تصوراتها، وبه تسترشد خطاها. فالله غايتها والرسول قدوتها والقرآن دستورها، والحركة امتداد للسلف الصالح. ولا يخلو الخطاب والممارسة السياسية للحركة من تأكيد ارتباطها الأصيل بالدين، فاشتترطت ضرورة سيادة الإسلام في الحكم والسياسة، ودعت إلى إقامة دولة إسلامية. وبقي خطاب الحركة الديني ثابتاً ولم يتغير على مدار مراحل تطورها، فشكل شعارها "الإسلام هو الحل" رمز برنامجها في انتخابات المجلس التشريعي في سنة ٢٠٠٦.

ومع أن "حماس" لم تحكم ضمن معايير الدولة الدينية بعد استيلائها على قطاع غزة في أعقاب الانقسام، إلا أن توجهاتها الدينية بدت واضحة، وقد تصاعدت تصريحات عدد من قياداتها، والتي تناولت الدولة الإسلامية

ويظهر ذلك جلياً عبر إقرار حركة "حماس" بأهمية الأرض، وربطها قضية تحريرها بدوائر ثلاث: فلسطينية وعربية وإسلامية؛^{١٤} فالأمتان العربية والإسلامية هما العمق الاستراتيجي للمعركة مع العدو بحسب اعتقاد الحركة، إلا إن الدائرة الفلسطينية هي الدائرة الأولى والأهم.^{١٥} وتعتبر "حماس" نفسها سنداً وعوناً للاتجاهات الوطنية العاملة في الساحة الفلسطينية من أجل تحرير فلسطين،^{١٦} حتى اليسارية منها، كما تعتبر جميع الفصائل الفلسطينية شريكة في الساحة الفلسطينية لإنهاء الاحتلال وتحرير فلسطين،^{١٧} وتقر بدور منظمة التحرير في الحفاظ على كيان الشعب الفلسطيني.^{١٨}

ويُعتبر الإعلان بشأن جبهة الفصائل العشرة قبل عقد مؤتمر مدريد في سنة ١٩٩١ المفصل التاريخي لميلاد العلاقات التنسيقية بين حركة "حماس" والفصائل اليسارية، وذلك بهدف معارضة المؤتمر، وعلى الرغم من عدم وجود أي شكل تنظيمي أو هيكلية قيادية للجبهة.^{١٩} وكانت حركة "حماس" المبادرة إلى تطوير جبهة الفصائل العشرة بعد توقيع المنظمة اتفاق أوسلو، إلى تحالف القوى بهدف إسقاط الاتفاق بالمواجهة السياسية والإعلامية. وعبر إطار القوى الوطنية والإسلامية، شاركت "حماس" مع "فتح" وباقي الفصائل الفلسطينية الأخرى في تبني أجندة وطنية سياسية مشتركة لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى. كما دعت "حماس" بعد نجاحها في الانتخابات التشريعية الفصائل الفلسطينية - بما فيها اليسارية - إلى المشاركة في حكومة وحدة وطنية برئاستها. وتقوم الحركة بتنسيق عمليات المقاومة مع باقي الفصائل الفلسطينية بما فيها "فتح"، وخصوصاً في

قطاع غزة بحسب الشريعة الإسلامية. وتنظر حركة "حماس" إلى حل القضية الفلسطينية من منظور ديني واضح، فتعتبر فلسطين أرض وقف إسلامي، وترى أن تحريرها وإزالة إسرائيل واجب ديني، رافضة فصلها عن أرض المسلمين، ومؤكدة أن ما يحدث فيها إنما هو امتداد للحملات الصليبية والمغولية على الأرض الإسلامية، في محاولة منها لربط الأحداث التاريخية بعضها ببعض. وترفض الحركة فلسفة الصراع المقصور على البعد الوطني فقط، على الرغم من اعتبارها أن الوطنية جزء لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية، ومكون من مكونات الأيديولوجيا الإسلامية،^{١١} وأحد أبعاد القضية الفلسطينية. وهي مالت إلى توصيف الصراع بأنه حضاري بأبعاد متعددة، فربطت حل القضية الفلسطينية بالشعوب المسلمة من منطلق عقائدي.

وعلى الرغم من هذا البعد الديني في توجهات "حماس"، فإنها تتبنى الجانب الوطني أيضاً، فهي حركة نشأت أساساً في بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى في سنة ١٩٨٧، كجناح مقاوم لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، يرفض الاحتلال الإسرائيلي وضغوطه،^{١٢} وذلك خلافاً لحركات الإسلام السياسي الأخرى التي نشأت خارج حدود فلسطين، وتأسست لأسباب دعوية أو إصلاحية سياسية أو اجتماعية. كما تأسست "حماس" قبل أن تتمكن جماعة الإخوان في فلسطين من تحقيق مرحلة أسلمة المجتمع،^{١٣} والتي يُعدّ إتمامها شرطاً للوصول إلى مرحلة المقاومة في فكر الجماعة. وهكذا فإن الهدف الوطني ميز نشأة حركة "حماس" عن نشأة باقي حركات الإسلام السياسي الأخرى، الأمر الذي يفسر تقديم الحركة وحدة الوطن على وحدة البرنامج.

يُظهره برنامج الحركة الانتخابي في سنة ٢٠٠٦ الذي دعا إلى جعل الإسلام المصدر الرئيسي للتشريع، وليس مصدراً وحيداً للتشريع، الأمر الذي يتفق مع موقف حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية أيضاً. كما أن البرنامج خلا من المبالغة في الإشارات الدينية، فبعد أن ضم ميثاق الحركة ٤٥ آية، اكتفى البرنامج بالاستشهاد بست آيات قرآنية فقط.

وتولي "حماس" التحرير أولوية تتقدم على إقامة الدولة الإسلامية، فإقامة الثانية تأتي كثمرة ونتيجة للأولى،^{٢٢} ولذلك لا تعتبر الحركة أن التفكير في طبيعة الدولة الفلسطينية الناشئة^{٢٣} هو من أولوياتها، الأمر الذي يميزها أيضاً من غيرها من حركات الإسلام السياسي التي تعتبر إقامة الدولة الإسلامية أهم أولوياتها وأسمى أهدافها. كما أن "حماس" أكدت عدم سعيها لإقامة إمارة أو كيان إسلامي بعد الانسحاب الأحادي الجانب للاحتلال من قطاع غزة في سنة ٢٠٠٥، معتبرة أن ذلك الانسحاب لا يخرج عن مجرد خطوة في طريق تحرير فلسطين كلها.

غير أن ذلك لا ينفي تطلع الحركة إلى إقامة الدولة الإسلامية، لكن تبقى طريقة الوصول إلى الدولة في فكر "حماس" أقرب إلى المنظور الغربي منه إلى الرؤية الإسلامية عامة، وذلك في مقاربة متقدمة تُعدّ فيها الحركة الأسبق بين أقرانها. فهي حتى بعد الوصول إلى التحرر، لم تدعُ إلى فرض الدولة الإسلامية في فلسطين بالقوة، وإنما اعتبرت في سنة ١٩٨٩ أن الحكم في فلسطين يجب أن يقوم بحسب رأي الأغلبية بعد عودة جميع من هُجر منها، وبعد إقامة دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، تؤول السلطة فيها إلى من يفوز في الانتخابات،^{٢٤} فالشعب هو من يحدد طبيعة الدولة الفلسطينية.

زمن التصادم والتصدي لقوات الاحتلال الإسرائيلي. ويأتي ذلك من منطلق إيمان حركة "حماس" بضرورة التفاعل مع الواقع بروية استراتيجية وسياسات تكتيكية، بهدف الانطلاق نحو التحرر بخطى ثابتة.^{٢٥} كما أن حركة "حماس" تراجعت ضمناً عن اشتراطها تخلي منظمة التحرير عن منهجها العلماني كشرط لانضمامها إليها، عندما باتت تركز على البرنامج السياسي للمنظمة واستحقاقاته، وتطالب بالتزام المنظمة بالديمقراطية وتدعوها إلى القبول بالتعددية السياسية. وفي هذا السياق اقتضت شروط "حماس" للانضمام إلى المنظمة في سنة ١٩٩٠ على ضرورة تعديل البرنامج السياسي القائم على الاعتراف بإسرائيل والإقرار بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وتقاسم السلطة مع "فتح" في جميع مؤسساتها وأجهزتها. وبعد توقيعها وثيقة الوفاق الوطني في سنة ٢٠٠٦، باتت "حماس" تطالب بتعديل البرنامج السياسي للمنظمة وضرورة إصلاحها وإجراء انتخابات لمجلسها الوطني. وللتذكير، فإن "حماس" كانت قد دعت في ميثاقها المنظمة إلى التخلي عن علمانيتها كشرط للانضمام إليها.^{٢٦}

إذاً، انحسر بالتدرج الخطاب الأيديولوجي الديني الذي شكّل بنية ميثاق حركة "حماس"، سواء في مفردات خطاب قيادات الحركة خلال تسعينيات القرن الماضي، أو بعد قرارها خوض غمار العملية السياسية في مطلع الألفية الجديدة، الأمر الذي ينسجم مع التطور الذي لحق بمهمات "حماس" من مجرد جناح مقاوم لجماعة الإخوان في فلسطين إلى كونها أصبحت تمثل الواجهة الفعلية لجماعة الإخوان، والمسؤولة فعلياً عن وظائفها الأخرى الدعوية والاجتماعية والسياسية. وهو تطور

ياسين، والتي تُعتبر مركزاً رئيسياً في صنع قرار الحركة، وتعكس آراء أعضاء اللجنة السياسية في الداخل، باعتيال ياسين ونائبه عبد العزيز الرنتيسي وكثير من قياداتها، فانقل مركز صنع القرار من الداخل إلى الخارج، الأمر الذي أثار في معادلة صنع القرار في "حماس". غير أن الحركة تبقى ملتزمة باتخاذ قراراتها بالتشاور بين جميع قياداتها الموزعين في عدة مواقع على الرغم من الظروف العصيبة التي تمر بها. ويوضح عدد من المواقف التي صدرت عن الحركة، مدى الدور الذي تؤديه الشورى في اتخاذ القرارات، فخلال جلسات المفاوضات بين حركتي "فتح" و"حماس" لوضع محددات لبرنامج سياسي لحكومة الوحدة الوطنية في سنة ٢٠٠٦، اضطر إسماعيل هنية تحت ضغط حركة "فتح"، إلى الموافقة على المحددات من دون الرجوع إلى حركته، غير أنه في اليوم التالي أعلن تراجعته عن عدد منها، وتذرع بأن تلك المحددات جرى توقيعها من دون إجراء المداولات الكافية. كما عارضت قيادات "حماس" في غزة توقيع خالد مشعل إعلان الدوحة، واتهمته بأنه وقّع هذا الإعلان بقرار منفرد، فظهرت خلافات الحركة إلى العلن لأول مرة، وتعثّر إعلان الدوحة، ولم ينجح رئيس المكتب السياسي للحركة في فرض إرادته. ولا تختلف رؤية حركة "فتح" تجاه سيطرة الجانب الوطني على فكرها عن رؤية "حماس"، أو حتى الفصائل الفلسطينية الأخرى. فقد بُني فكر "فتح" على أساس أنها حركة تحرر وطني تمثل طوائف وطبقات وقطاعات الشعب الفلسطيني المتعددة، وهي فتحت الباب أمام مختلف تيارات النهضة العربية الحديثة الإسلامية والقومية واليسارية، لتنصهر جميعاً في بوتقتها الجامعة، وذلك بهدف تأسيس

والديمقراطية هي الحكم بين الفصائل الفلسطينية. ونادت الحركة في سنة ١٩٩٠ بإقامة دولة إسلامية يعيش فيها اليهود كمواطنين، بما يتقاطع مع رؤية حركة "فتح" إلى الدولة الفلسطينية في أوائل سبعينيات القرن الماضي، مع اختلاف نوع الحكم. وقد أعاد خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة، التشديد على هذه المبادئ في سنة ١٩٩٤، في ظل تأكيد الحركة ضرورة سيادة نظام سياسي ديمقراطي يعتمد على الشورى ويقوم على التعددية السياسية.^{٢٥} وأصبحت الحركة بعد نجاحها في انتخابات المجلس التشريعي في سنة ٢٠٠٦ وتشكيلها الحكومة تدعو إلى دولة فلسطينية مستقلة، حتى إن الكلام على طبيعة نظام الحكم فيها غاب عن خطابها.

ويصف أحد قيادات "حماس" حركته بأنها أكبر حركة شورى بالمفهوم العصري، تؤمن بالانتخابات في مؤسستها بشكل مطلق، وتمارسها من القاعدة إلى القمة داخلياً وخارجياً.^{٢٦} وتأخذ حركة "حماس" قراراتها عبر عملية صنع قرار دقيقة بالتشاور بين قياداتها الموزعين في عدة مواقع جغرافية ما بين قطاع غزة والضفة الغربية والسجون والخارج، الأمر الذي يفسر البطء والحرص والدقة في اتخاذ قراراتها. فعلاوة على تشتت مواقع قياداتها وأصحاب القرار فيها، تبقى "حماس" حركة مقاومة تعتمد السرية في تحركاتها في ظل تربيص الاحتلال وأعداء الحركة بها. وهذه الآلية في اتخاذ القرار، ساعدت الحركة في تجاوز كثير من الخلافات التي عادة ما تنشأ في ظل ظروف قيادة مشتتة تضع الاعتبارات الجيوسياسية في حساباتها بما يخلق أحياناً التناقضات بينها. وتأثرت لجنة التوجيه في قطاع غزة التي كانت تعمل بقيادة مؤسس الحركة وزعيمها أحمد

المطروحة كبديل من تصفية الكيان الصهيوني.^{٢٨} وبقيت هذه المبادئ محدداً أصيلاً لتوجهات الحركة الفكرية طوال العقد الأول من تأسيسها، وذلك تبعاً لما حددته البرامج السياسية لمؤتمرات الحركة: الأول، والثاني، والثالث، والرابع. لكن اعتباراً من المؤتمر الخامس في سنة ١٩٨٩ بدأ التغيير واضحاً في موقف "فتح" تجاه حدود الوطن، حين قبلت بدولة على حدود سنة ١٩٦٧. وجاء ذلك التغيير منسجماً مع التبدل المتدرج لموقف منظمة التحرير الفلسطينية، والذي بدأ بإقرار برنامج النقاط العشر المرحلي في سنة ١٩٧٤، والقائم في جوهره على أساس القبول بإقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء من الأراضي الفلسطينية يتم تحريره، لكن من دون اعتراف بالقرار ٢٤٢، أو التنازل عن هدف تحرير الأرض الفلسطينية بما فيها تلك التي احتُلت في سنة ١٩٤٨. غير أن وثيقة الاستقلال والدولة في الجزائر في سنة ١٩٨٨، أظهرت استعداد منظمة التحرير للتنازل عن الجزء الأكبر من فلسطين، في مقابل إعلان الدولة الفلسطينية في حدود الأراضي التي احتُلت منذ سنة ١٩٦٧ فقط، وفي إطار تسوية سياسية مع إسرائيل، تقوم على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، الأمر الذي ترجمته منظمة التحرير عملياً بعد ذلك بتوقيعها اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣.

وعلى غرار منطلقات "فتح"، قام فكر حركة "حماس" السياسي على عدم جواز التفريط أو التنازل عن أرض فلسطين التي احتُلت في سنة ١٩٤٨، أو أي جزء منها، فهي أرض غير قابلة للتجزئة والتقسيم، وهي حق للشعب الفلسطيني من البحر إلى النهر، بشمالها وجنوبها وبسواحلها وجبالها وبحرها ونهرها. وتعتبر الحركة

فكر وطني ثوري فلسطيني، يُردّ إلى أصله الفكري العربي - الإسلامي. وتعتبر "فتح" الشعب الفلسطيني شعباً واحداً لا يتجزأ، ووحدته الوطنية سر قوته، كما تعتبر الوحدة مرتكزاً استراتيجياً لها.^{٢٧} وعلى الرغم من أن فكر حركة "فتح" يقوم على أساس علماني بينما فكر "حماس" هو ديني، فإن كلا الفكرين محكوم في الثقافة والحضارة العربية - الإسلامية، وفي انتماء وطني فلسطيني وحيد يصهر في مضمونه السياسي جميع الانتماءات الفكرية، وذلك ضمن اتفاق مشترك على سيادة القيم الديمقراطية كمحدد بنيوي لمفاصل السياسة الفلسطينية الداخلية. فالسياق الذي ميز الحالة الفلسطينية أنتج بين فكرتي الحركتين تقاطعات فكرية متجلية في مفاصل رئيسية عديدة، بحيث باتت مراكز الالتقاء الفكري بين الحركتين أكبر من مكامن الافتراق.

III - التحرر وحدود الوطن في

فكر حركتي "فتح" و"حماس"

لقد شددت حركة "فتح" عند نشأتها على أن فلسطين جزء من الوطن العربي، وأن الشعب الفلسطيني صاحب السيادة على كامل أرضه، واعتبرت الوجود الإسرائيلي في فلسطين غزواً صهيونياً عدوانياً قاعدته استعمارية توسعية. ورفضت الحركة جميع القرارات التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة، أو عن مجموعة من الدول، أو أي دولة منفردة، بشأن فلسطين، والتي تهدد حق الشعب الفلسطيني في وطنه، واعتبرتها باطلة ومرفوضة. وسعت "فتح" لتحرير كامل فلسطين وتصفية الكيان الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً، وإقامة دولة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، رافضة جميع الحلول السياسية

التي احتلت في سنة ١٩٤٨، وذلك بما يتفق ضمناً أيضاً مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤. وتزامن طرح ياسين للحل المرحلي مع مشروع تقدم به القيادي في حركة "حماس" محمود الزهار في سنة ١٩٨٨، ويقوم على أساس حلين: أول معجل وآخر مؤجل، ويقوم الحل المعجل على أساس وضع الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل وديعة في يد الأمم المتحدة،^{٢١} الأمر الذي يُعدّ إقراراً ضمناً بالمكانة التي تحملها الحركة لتلك المؤسسة الدولية.

وعلى الرغم من وصف "حماس" وثيقة الاستقلال بأنها انحراف عن المسار الوطني، ومع أنها بقيت ترفض توجّه المنظمة الصريح إلى الاعتراف بإسرائيل، في مقابل السماح لها بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على جزء من أرض فلسطين، إلاّ إن تبني الحركة حلاً مرحلياً للتحرر، يُعدّ تقاطعاً مع مقاربة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية التي تقودها "فتح"، والتي تقوم على أساس قراري ٢٤٢ و ٣٣٨، ذلك بأن كلتا الحركتين تسعى لتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، مع تمسك "حماس" بالسعي لتحرير باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحقيق الحل الدائم وعدم الاعتراف بالكيان المحتل.

وشكّل توقيع "حماس" وثيقة الأسرى للوفاق الوطني تطوراً آخر في اتجاه تقارب التوجهات السياسية بين الحركتين إزاء إقامة الدولة الفلسطينية في حدود أراضي ١٩٦٧ فقط، كحل نهائي وليس كحل مرحلي. وتقوم الوثيقة على أساس برنامج سياسي مشترك ينسجم مع مقاربة "فتح" لحل القضية الفلسطينية، عبر السعي لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على حدود ٤ حزيران / يونيو ١٩٦٧، ومن دون الإشارة إلى هدف تحقيق الحل الدائم. وبررت

أن تحرير فلسطين بجميع أجزائها، بما فيها ذلك الجزء الذي احتل في سنة ١٩٤٨، حق لا يزول بالتقادم، ولا يُبطل ذلك الحق أي إجراء عسكري أو قانوني. وبقي موقف حركة "حماس" من التحرر وحدود فلسطين ثابتاً لم يتغير، وشكل موقفاً مبدئياً، واستراتيجياً ثابتة في فكر الحركة السياسي، وفي تصريحات قياداتها، كما أن البرنامج الانتخابي لقائمة "التغيير والإصلاح" الممثلة للحركة في انتخابات المجلس التشريعي في سنة ٢٠٠٦، أعاد التشديد على هذا الموقف.

لكن تلك المحددات لحركة "حماس" لم تكن جامدة، إذ إن الحركة، مع بداية تأسيسها وقبل إطلاق ميثاقها وبعد نشر بيانها التأسيسي بأشهر قليلة، كانت قد تحدثت عن تحقيق هدفها بالتحرر على المدى المتوسط والبعيد، بما يسمح بإمكان حل مرحلي. فقد وافق مؤسسها أحمد ياسين خلال مقابلة معه في سنة ١٩٨٨، بدولة فلسطينية على أي جزء يتحرر من فلسطين، كما أن الحركة أكدت، مع قبولها بذلك، عدم التنازل عن الأجزاء الباقية، أو التخلي عن هدف تحرير كامل الأرض المحتلة، أو الاعتراف بالقرار ٢٤٢، أو الاعتراف بإسرائيل، في تطابق مع الحل المرحلي ذي النقاط العشر التي أعلنته منظمة التحرير في سنة ١٩٧٤.

واعتبرت "حماس" أن قبولها بدولة فلسطينية في الضفة الغربية والقطاع يُعدّ مرحلة أولى^{٢٢} من مراحل التحرر، مشترطة أن يتم تفكيك جميع المستعمرات ورحيل المستوطنين من تلك الدولة الفلسطينية،^{٢٣} سواء انسحب منها العدو كرهاً أو طواعية، بما يتفق ضمناً مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي هُجروا منها بما فيها تلك

يلتزم البرنامج السياسي للحكومة ببرنامجه السياسي الذي يقوم على أساس الإقرار بشروط الرباعية الدولية، على اعتبار أنه المخول بتشكيل الحكومة دستورياً.

وبينما ترفض "حماس" الاعتراف بإسرائيل، فإنها تقر بوجودها على أساس أنها حقيقة، موجودة على أرض الواقع، لكن من دون أن تعترف بشكل رسمي بهذا الوجود، بحجة أن الاعتراف بوجود إسرائيل ينفي الحق الفلسطيني على الأراضي التي تحتلها، سواء أكان ذلك أراضي ١٩٤٨ أو ١٩٦٧. وتشترط "حماس" للاعتراف بإسرائيل، بأن تقر الأخيرة أولاً بحق الشعب الفلسطيني في دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، وتلبية مطلبه بإقامة دولته المستقلة.^{٣٥} ومع ذلك، فإن الحركة تؤكد أنها ستحترم أي خيار ديمقراطي حتى لو كان الاعتراف بإسرائيل.^{٣٦}

وترفض "حماس" التخلي عن المقاومة العسكرية، بحجة أن الاحتلال لم ينته، وتبقى المقاومة العسكرية حقاً مشروعاً ما دام الاحتلال موجوداً.

وتعتبر "حماس" اتفاق أوسلو من أخطر مشاريع التسوية التي طُرحت، ليس فقط بسبب مضمونه المقر بشريعة السيادة الإسرائيلية على كامل فلسطين، وتطبيع العلاقات الإسرائيلية - العربية، وإنما لأن ذلك تم برضا الطرف الفلسطيني وموافقته.^{٣٧}

فاتفاق أوسلو سمح للاحتلال بالادعاء قانونياً أن الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ هي أرض متنازع عليها، وهو ما سعى الرئيس عباس لتغييره بعد ذلك سواء بذهابه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ٢٠١٢ لتحقيق اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧، أو بمساعيه للذهاب إلى مجلس الأمن للغاية نفسها، أو بدعوته إلى عقد مجموعة الدول

"حماس" توقيعها وثيقة الوفاق بأنه جاء في سبيل توحيد الاستراتيجية الفلسطينية بين جميع القوى الفلسطينية، بما يشكل أساساً لبرنامج حكومة وحدة وطنية.

ويُعدّ توقيع "حماس" وثيقة الأسرى تغييراً مهماً طرأ على توجهات الحركة ومواقفها السياسية، وأسس لبداية مرحلة جديدة في فكرها السياسي.

وبعد نجاح "حماس" في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة، فإن البرنامج السياسي لتلك الحكومة لم يتطرق إلى الحل الدائم الذي تقوم عليه مقاربة الحركة للدولة الفلسطينية وحدودها، وقد تكرر الأمر نفسه في برنامج حكومة الوحدة الوطنية الحادية عشرة التي تشكلت برئاسة الحركة. وبات بعض قيادات الحركة يعتبر أن فلسطين ملك للفلسطينيين تاريخياً،^{٣٢} وبالتالي، فإن الحركة مستعدة للقبول بأي حل يقره الشعب الفلسطيني في استفتاء عام، وذلك وفقاً لخالد مشعل الذي برر هذه المرونة بمقتضيات الواقع، على أساس أن الواقع والمتغيرات السياسية يمكن أن يساهما في حدوث تغيير في الموقف السياسي.^{٣٣} لقد دفعت تلك المواقف البعض إلى اتهام "حماس" بأن حلها المرحلي لم يعد مرحلياً، وأن مشروعها السياسي انتهى مثلما انتهى قبل ذلك بحركة "فتح" إلى السلطة.^{٣٤}

لكن هذا التلاقي لم يقد نحو اتفاق الحركتين على برنامج سياسي مشترك خلال جولات المصالحة المتعددة.

ومن المعلوم أن اللجنة الرباعية الدولية تشترط ضرورة اعتراف "حماس" بإسرائيل ونبذ المقاومة والإقرار باتفاقات السلطة مع إسرائيل، كي يتم الاعتراف بها أو بأي حكومة تمثلها أو تشارك فيها أو تشارك في تشكيلها. ويشترط الرئيس محمود عباس أن

الموقت هو المخول بالموافقة على برنامجها السياسي وإقراره، وليس الرئيس. كما طالبت حركة "حماس" بضرورة نيل الحكومة الثقة بحسب الأصول الدستورية من طرف المجلس التشريعي تشكيلة وبرنامجاً، وعبرت عن ذلك الموقف صراحة خلال اتفاق القاهرة في سنة ٢٠١١. وشددت حركة "حماس" خلال اتفاق الدوحة أيضاً في سنة ٢٠١٢ على ضرورة التزام الحكومة بما جاء في الورقة المصرية التي لم تتطرق إلى شروط الرباعية، بما يتناقض مع موقف الرئيس عباس في حينه، والذي أكد التزام الحكومة بتلك الشروط، وجميعها تُعدّ قضايا محورية لم يقدم اتفاق الشاطئ حلاً لها.

ويبدو واضحاً أن التوافق الوطني بين الفصائل الفلسطينية، وعلى رأسها حركتا "فتح" و"حماس"، تم فعلاً عبر وثيقة الأسرى، وعلى أساس دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. كما أن إلزام الفصائل المشاركة في الحكومة بالإقرار بشروط الرباعية الدولية، في ظل عدم تحقيق الاستقلال وعدم إلزام إسرائيل بالإقرار بشروط موازية، وفي ظل الإقرار بها من طرف منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، يُعدّ تدخلاً خارجياً في صميم السياسة الداخلية الفلسطينية، ويحتاج إلى مراجعات. وكذلك، فإن عدم إقرار حركة "حماس" بشروط الرباعية، يشكل عامل توازن ودعم للموقف الفلسطيني التفاوضي، في ظل المماثلة الإسرائيلية.

IV - أدوات تحرير الأرض في فكر حركتي "فتح" و"حماس"

يشكل التجاذب الحاد ما بين المقاومة والعملية السلمية كادأتين لتحقيق مقاربة التحرر، في فكر كل من حركتي "فتح"

السامية في جنيف لتقرّر بواقع الاحتلال الإسرائيلي وبسريان بنود اتفاقيات جنيف التي تضمن حماية حقوق الإنسان الأساسية خلال الحروب، على الأراضي الفلسطينية المحتلة.^{٣٨}

وتعددت المحاولات للتغلب على عدم اتفاق الطرفين على البرنامج السياسي لحكومة الوحدة الوطنية، خلال جلسات الحوار بشأن الورقة المصرية في سنة ٢٠٠٩، إلى أن تم التوصل في المفاوضات التي سبقت اتفاق القاهرة في سنة ٢٠١١، إلى تشكيل حكومة وفاق وطني بدلاً من حكومة وحدة وطنية، تتكون من تكنوقراط أو مستقلين، ذات صلاحيات إدارية، تسمّى "حماس" فيها بعض الوزراء من دون أن تشارك فيها،^{٣٩} باعتبار أن ذلك يسمح لها بالتمسك بمبادئها، من دون أن تتخلى عن شراكتها السياسية في السلطة الفلسطينية. وفي الدوحة في سنة ٢٠١٢ توافقت "حماس" و"فتح"، فيما يعرف باتفاق الدوحة، على أن يتولى الرئيس عباس رئاسة حكومة الوفاق الوطني، تخطياً لخلاف الطرفين بشأن شخص رئيس الحكومة، ونجح اتفاق الشاطئ في سنة ٢٠١٤ في تشكيل حكومة وفاق وطني، برئاسة شخصية توافقية، هو رامي الحمد لله، ومن دون اعتراض من جانب الحركة على تصريحات الرئيس بأن الحكومة تحمل برنامجها السياسي كما جرى في السابق.

غير أن اتفاق الشاطئ لم ينجح في توحيد برنامج الحكومة السياسي، ولم يحقق مصالحة حقيقية بين الطرفين، فلم تُفعل ملفات منظمة التحرير أو المجلس التشريعي، ولم تنجز لجنة الحريات شيئاً حقيقياً وبقيت عند حدود مبادرات حسن نيات. فحركة "حماس" تعتبر حكومة الوفاق حكومة إجماع وطني، وأن الإطار القيادي

وانسحاب المنظمة منه في سنة ١٩٨٢. وبعد توقيع المنظمة اتفاق أوسلو تسلمت "فتح" قيادة السلطة الفلسطينية أيضاً، ونبذت المقاومة المسلحة تلبية لشروط الاتفاق، وبدلت معظم بنود ميثاق منظمة التحرير في سنة ١٩٩٧ لتنسجم مع الدور الجديد للحركة والمنظمة والسلطة. فبين ٣٢ مادة هي جميع مواد الميثاق، ألغت المنظمة ١٢ مادة بالكامل، وحذفت مقاطع من ١٦ مادة، ويبدو أن المنظمة اكتفت بالاحتفاظ باسم الدولة وعلمها ونشيدها في المواد الأربع المتبقية التي لم يطلها التعديل.

وعلى الرغم من تأكيد "فتح" في البرنامج السياسي لمؤتمرها السادس في سنة ٢٠٠٩ أن حق الشعب الفلسطيني في ممارسة الكفاح المسلح يبقى حقاً ثابتاً ما دام الاحتلال جاثماً، فإن الحركة أوضحت أنها لجأت إلى هذا الحق في الماضي، وأنها تمارس في الوقت الراهن أدوات متنوعة من النضال تشمل السلم والسياسي والإعلامي والدبلوماسي والقانوني والمفاوضات، في ظل تمسكها بخيار السلام، وصعوبة تبنيها طريق الكفاح المسلح في هذه المرحلة. وسأقت "فتح" في برنامج مؤتمرها السادس العديد من المبررات لعدم تبنيها مواصلة العمل بالكفاح المسلح، منها: ضرورة الأخذ في الاعتبار القدرات الذاتية والجماعية والأوضاع الداخلية والخارجية وحساب معادلات القوة وضرورات الحفاظ على الحركة، ومدى قدرة الشعب على الثورة والصمود والاستمرارية، وهي مبررات تتناقض مع مبرر نشأة الحركة والقائم على إنهاء الاحتلال، ويعكس حقيقة أن "فتح" باتت تمثل الحزب الحاكم في السلطة، وتضع الحسابات والمعادلات السياسية والدبلوماسية والقانونية أساساً لعملها. أمّا تبني "حماس" المقاومة المسلحة منذ

و"حماس"، أهم مظاهر الخلاف بينهما، في ظل اتفاقهما على هدف تحقيق التحرر، والاتفاق الضمني على حدود الوطن. إلا إن تبني العمل بتينك الأدوات لتحقيق التحرر لم يبق ثابتاً في توجهات ومواقف كل من الحركتين في ظل التطورات السياسية الدولية والإقليمية والمحلية التي أحاطت بالقضية الفلسطينية عامة، الأمر الذي يسمح بإعادة قراءة حدود الخلاف بين الحركتين بشأن تبنيهما هاتين الأدوات:

١ - المقاومة: تبقى المقاومة مكوناً

رئيسياً من مكونات البرنامج السياسي للفصائل الفلسطينية المتعددة، لأنها جميعاً نشأت كحركات تحرر وطني من الاحتلال الإسرائيلي الذي لم يرحل بعد. فحركة "فتح" منذ نشأتها اعتبرت أن الثورة الشعبية المسلحة هي الطريق الحتمي والوحيد لتحرير فلسطين، وأن الكفاح المسلح لن يتوقف إلا بالقضاء على الكيان الصهيوني وتحرير كامل الأراضي الفلسطينية. وبقي الكفاح المسلح من منظور "فتح"، منذ نشأتها حتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي، استراتيجية وليس مجرد تكتيك، وهو ما اتضح من خلال مؤتمراتها: الأول والثاني والثالث والرابع. إلا إن البرنامج السياسي لمؤتمر الحركة الخامس في سنة ١٩٨٩ تحدث عن أشكال النضال الأخرى إلى جانب العمل المسلح كسبيل لتصفية الاحتلال، وقد ساعد ذلك منظمة التحرير على خوض غمار عملية سلمية لتحقيق التحرر. وكانت منظمة التحرير بدأت تعديل توجهها بالتدرج، بإقرارها برنامج النقاط العشر في سنة ١٩٧٤، والذي نظر لإمكان تحقيق التحرر على مراحل، وذلك عقب حرب ١٩٧٣. كما أصدرت المنظمة وثيقة التحرير وإعلان الدولة في سنة ١٩٨٨، وذلك عقب الهزيمة التي لحقت بالفلسطينيين في لبنان

أوسلو، وذلك بالتزامن مع الانسحاب من مدينة أريحا، كذلك فرضت المقاومة على إسرائيل تنفيذ خطة فك الارتباط الأحادي الجانب مع قطاع غزة في آب / أغسطس ٢٠٠٥^{٤١}

ولم تقتصر نتائج تبني "حماس" المقاومة المسلحة كاستراتيجية لها، على تبوئها مركزاً تقدمت فيه على "فتح" في الساحة الفلسطينية، وإنما استعادت مكانة جماعة الإخوان المسلمين التي تخلت عن الكفاح المسلح في نهاية خمسينيات القرن الماضي، بعدما كانت قد أولت القضية الوطنية والدفاع عن فلسطين قبل نكبة ١٩٤٨ وبعدها، جل اهتمامها. فقد اهتمت الجماعة بالعمل الجهادي ومقاومة الاحتلال منذ نشأتها في نهاية ثلاثينيات القرن الماضي، وارتبطت بحركة المقاومة التي قادها الشيخ عز الدين القسام في سنة ١٩٣٦^{٤٢}، وذلك على حساب القضايا الدعوية والاجتماعية التي توليها جماعات الإسلام السياسي اهتماماً أكثر بصورة عامة. فقد شاركت جماعة الإخوان في القتال في حرب فلسطين في سنة ١٩٤٨، ليس فقط تحت جناح الجماعة الأم ضمن الجبهة المصرية، وإنما أيضاً على الجبهات الداخلية الفلسطينية، كما نظمت الجماعة في فلسطين عدداً من الخلايا العسكرية خلال النصف الأول من الخمسينيات، وتبنت العمل العسكري لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة في سنة ١٩٥٦، وحققت مكانة وشعبية تفوقت فيهما على أقرانها من حركات المقاومة الفلسطينية التي ظهرت في تلك الفترة. وخلال النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، تراجعت جماعة الإخوان المسلمين الفلسطينيين عن تبني استراتيجية المقاومة، وذلك في سياق تصادمها مع نظام الرئيس جمال عبد

تأسيسها في سنة ١٩٨٧، فأمر مكّنها من تبوؤ مكانة ونفوذ في ساحة العمل السياسي الفلسطيني، لم تنجح جماعة الإخوان في فلسطين في تحقيقهما طوال ستينيات القرن الماضي وسبعينياته. واستطاعت "حماس" من خلال تلك الشعبية، منافسة "فتح" طوال تسعينيات القرن الماضي، بل التفوق عليها شعبية بفوزها في الانتخابات التشريعية في سنة ٢٠٠٦.

ويتضح مدى إيمان حركة "حماس" باستراتيجية المقاومة من خلال مواد الميثاق وبيانات الحركة والخطاب السياسي لقادتها، إذ تعتمد الحركة أسلوب المقاومة المسلحة للجهاد ضد الاحتلال الإسرائيلي. ويظهر تبني حركة "حماس" الكفاح المسلح، في استراتيجيتها ومن خلال خطاب قادتها، فهي تعتبر أن المقاومة والجهاد واجب مقدس، وفرض عين على كل مسلم في مواجهة اغتصاب اليهود لأرض فلسطين، على اعتبار أن الجهاد والحشد وتعبئة طاقة الأمة سبيل وحيد لتحريرها، بحسب اعتقاد الحركة. لكن الحركة تتبنى أسلوب الجهاد لمقاومة الاحتلال، بمعناه الواسع الذي لا يقتصر على حمل السلاح ومنازلة الأعداء، فالكلمة الطيبة والمقالة الجيدة والكتاب المفيد والتأييد والمناصرة، هي بين أشكال الجهاد التي تقرّ بها الحركة، مع ترجيحها طريق المقاومة المسلحة لدحر الاحتلال وتحقيق التحرر الوطني، على أساس أن العمل العسكري يُعدّ استراتيجية ثابتة، والتغيير يمكن أن يكون في الأدوات والتوقيت فقط.^{٤٣} وتعتبر الحركة أن الانتفاضة الفلسطينية في سنة ١٩٨٧ ساهمت في إبراز الواقع التفاوضي والوصول إلى اتفاق أوسلو في النهاية، كما أنها أجبرت إسرائيل على الانسحاب من قطاع غزة كخطوة أولى في تنفيذ اتفاق

ذلك البرنامج، وتأسيسها في سنة ١٩٨١ مجموعة مقاومة أُطلق عليها اسم "أسرة الجهاد" داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. في سنة ١٩٤٨، بقيادة عبد الله نمر درويش. كما شكل أحمد ياسين جهازاً عسكرياً في سنة ١٩٨٢ أُطلق عليه اسم "المجاهدين الفلسطينيين"، ونقذ عدداً من العمليات العسكرية ضد الاحتلال، وقد أعادت الجماعة تفعيله في سنة ١٩٨٥، بعد الإفراج عن أحمد ياسين الذي اعتُقل في سنة ١٩٨٤ بتهمة اقتناء السلاح، وأوكلت مهمة قيادة الجماعة إلى صلاح شحاته. وكذلك أسس ياسين في سنة ١٩٨٦ جهازاً أمنياً أُطلق عليه اسم منظمة "الجهاد والدعوة. مجد"، وأوكل مهمة قيادته إلى يحيى السنوار. ويفصل عمل هذا الجهاز عن الجهاز العسكري، لكنه يعمل بالتنسيق معه.^٣ وأكد خالد مشعل أن جماعة الإخوان بدأت العمل على إنشاء حركة "حماس" كذراع مقاومة، في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وذلك بالتنسيق بين كادرات في الداخل الفلسطيني المحتل، وعلى رأسها أحمد ياسين، وخارج فلسطين (الكويت) بمشاركة مشعل.^٤ كما اعتمدت حركة "حماس" عند نشأتها إعلامياً وعسكرياً وأمنياً على أجهزة جماعة الإخوان، وبرزت مكانتها وشعبيتها خلال فترة محدودية زمنياً، بسبب قيامها بالأدوار السياسية والاجتماعية والدينية للجماعة، فضلاً عن دورها المقاوم، الأمر الذي ربما يفسر سبب قصور ميثاق حركة "حماس" في تأصيل فكر الحركة وممارستها، ويبرر الدعوات المتعددة إلى ضرورة تعديله، إذ جاء الميثاق في الأساس كي يؤصل لفكرها كجناح من أجنحة الجماعة، ولم يأخذ في الاعتبار تطور المهمات المتعددة والمتكاملة الأركان للحركة.

لم تتراجع حركة "حماس" عن

الناصر، فاحتلت "فتح" بتبنيها استراتيجيا المقاومة، مكانة الجماعة شعبياً في فلسطين، وخصوصاً في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته. ولم تنشأ حركة "حماس"، كجناح من أجنحة الإخوان المسلمين، بمعزل عن المراجعات الفكرية التي قامت بها الجماعة في فلسطين بهدف عودتها إلى استراتيجيا المقاومة في نهاية سبعينيات القرن الماضي. وجاءت تلك المراجعة الفكرية للجماعة في أعقاب تراجع الضغط عليها في مصر، خلال حقبة الرئيس أنور السادات، وتطور علاقتها السياسية إيجابياً بالنظام المصري. كما شكل تصاعد مكانة المقاربة الإسلامية بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، على حساب المقاربات المقابلة (القومية والاشتراكية) والتي خبت حدتها في تلك الفترة، عاملاً من عوامل تلك المراجعات. لكن العامل الأبرز في المراجعة الفكرية لجماعة الإخوان، جاء بسبب انفصال جناح من داخلها في فلسطين وتشكيله فصيلاً مقاوماً أُطلق عليه اسم "حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين"، الأمر الذي مثل خطورة على مستقبل الجماعة، أكبر من ذلك الخطر الذي شكله تأسيس "فتح" قبل ذلك، لأن "الجهاد" حملت منهج جماعة الإخوان الديني، وتبنت، في الوقت نفسه، استراتيجيا المقاومة.

لقد جاء تأسيس حركة "حماس" في سياق برنامج متعدد المراحل وضعتة جماعة الإخوان في فلسطين، وبدأ بإعلان انتقال عمل جماعة الإخوان إلى مرحلة الإعداد والتنظيم والحشد مع نهاية سبعينيات القرن الماضي، ثم مشاركة الجماعة في التظاهرات والاحتجاجات والإضرابات ضد الاحتلال، واقتنائها وتخزينها السلاح في إطار لا ينفصل عن

لحين تغير موازين القوى، وبناء عليه قبلت الحركة بوقف للقتال مع احتفاظها بموقفها، ومن دون إقرار بموقف الطرف الآخر،^٦ أو بالأمر الواقع.^٧ فالهدنة، بحسب الحركة، لا تأتي نتيجة ضعف أو هزيمة أو تراجع، وإنما هي فرصة لالتقاط الأنفاس.^٨ وبينما نظرت "حماس" للهدنة على أنها تكتيك يستند إلى أساس شرعي مثبت في السنة المحمدية (صلح الحديبية)، في سبيل حماية الحركة، ولمدة محددة وليس تآبيداً، فإن ذلك مثل تحولاً عن فكر الحركة فيما يتعلق بالمقاومة.

وفعلاً التزمت حركة "حماس" بتجميد عملياتها العسكرية، وحصرت مقاومتها للاحتلال في حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وتعدت بعدم استهداف المدنيين الإسرائيليين،^٩ وذلك ضمن اتفاق ضمني خلال أول حوار رسمي شاركت فيه الحركة مع السلطة الفلسطينية في سنة ١٩٩٥. كما وافقت الحركة على تهدئة خلال انتفاضة الأقصى، جاءت بمبادرة من الإدارة الأميركية، بعد أسبوع فقط من أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١. غير أن التحول الفعلي في مفهوم الهدنة لدى "حماس" جاء في سنة ٢٠٠٣ عندما وافقت رسمياً، وللمرة الأولى منذ تأسيسها، ومع حركات فلسطينية أخرى منها "حركة الجهاد الإسلامي"، على هدنة مع إسرائيل لثلاثة أشهر، ليس لأن ذلك الاتفاق جسّد مفهوم الهدنة عملياً في سياسة حركة "حماس"، بل لأن تلك الهدنة تخطت التنظيرات الفكرية لقيادات الحركة، والتي اشتربت أن تأتي الهدنة في مقابل انسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، فأصبحت المعادلة: هدنة في مقابل وقف لتبادل إطلاق نار لا تلتزم به إسرائيل في أغلب الأحيان. غير أن من الصعب فصل

استراتيجيا المقاومة عامة، حتى بعد انخراطها في إطار السلطة الفلسطينية، وذلك على الرغم من المحاولات الكثيرة لحثها على التخلي عن سلاح المقاومة، وعن جهاز الحركة العسكري "عز الدين القسام" الذي أنشأته في سنة ١٩٩١. لكن لا بد من ملاحظة أن موقف "حماس" من المقاومة لم يبق ثابتاً وشهد تغيراً متدرجاً، ومرّ بعدد من المحطات، الأمر الذي تسبّب باتهامها بأن مواقفها باتت تشبه كثيراً مواقف حركة "فتح"، وخصوصاً بعد وصولها إلى السلطة. وجاء التحول الأول والمبكر في موقف "حماس" من المقاومة، عندما ربطت استراتيجيا مقاومتها للاحتلال بموقفها السياسي القائم على أساس قبولها بالحل المرحلي في مقابل الهدنة، وذلك انسجاماً مع الدور الشامل الذي بدأت تؤديه، وعدم اقتصر دورها على الجانب المقاوم فقط. وكان أحمد ياسين أول من بلور مفهوم الهدنة مع إسرائيل، بإعلانه استعداد الحركة لتوقيع اتفاق هدنة لعشرة أو عشرين عاماً في مقابل انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة إلى حدود ١٩٦٧.^{١٠} وبرتت الحركة دعوتها إلى وقف المقاومة في مقابل انسحاب قوات الاحتلال من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بأنها سبيل للخروج من الأوضاع الإقليمية المعقدة.

وبررت "حماس" الهدنة بأنها تأتي في إطار النزاع بشأن الحقوق، بما يضمن احتفاظ الشعب الفلسطيني بحقه في المطالبة باستعادة وطنه، وعدم الاعتراف بإسرائيل، أو السلام معها، أو الاعتراف بالقرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية أو التنازل عن ثوابت الحركة الفكرية. وتعني الهدنة وفقاً للحركة أنها تجميد الوضع القائم من دون الإقرار به،

الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليط في ٢٠٠٦، بل هددت الفصائل في أعقاب حرب غزة في نهاية سنة ٢٠٠٨ بفرض الهدنة بالقوة على كل من يسعى لخرقها.

هذا التغيير في موقف "حماس" من المقاومة، يذكر بالتغيير المتدرج في مواقف "فتح"، ليس فقط بسبب الضغوط الدولية والإقليمية، وإنما أيضاً بسبب ضرورات الحفاظ على السلطة، وهو أمر جعل عدداً من التيارات اليسارية والإسلامية يتهم "حماس" بإعادة تكرار تجربة "فتح" بتخليها عن المقاومة، في سبيل السلطة.

ولا يقلل من شأن هذا التغيير في مواقف "حماس" استمرار تأكيدها أن الجهاد والمقاومة المسلحة هما الطريق الصحيح لتحرير فلسطين، من دون استثناء أشكال النضال الأخرى بما فيها العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي والمقاومة الشعبية^{٥٢}، وباتت الحركة تشدد على أن المقاومة وسيلة لا غاية، وأنها لو وجدت طريقة أخرى لإنهاء الاحتلال غير المقاومة لاستخدمتها، وذلك في مسعى للمزاوجة بين السلطة والمقاومة. وانطلاقاً من إقرار عدد من قيادات الحركة بأن هذه المزاوجة في ظل الاحتلال أمر صعب، فإن عدداً منهم دعا إلى تشكيل حزب سياسي يسمح بالفصل بين مسار الحركة السياسي ومسارها المقاوم، فالحزب السياسي يمكنه أن يمارس الحكم في ظل حسابات ومعادلات سياسية تفرضها سلبيات البقاء في السلطة، بينما تحتفظ الحركة بموقفها من المقاومة بما يضمن لها الشعبية والمكانة.

وتؤكد الحركة أنه إذا ما تعارضت ظروف الحكم مع المقاومة، فإن هذه الأخيرة تبقى الأصل ومقدمة على ظروف الحكم، كما أن الوضع السياسي الذي لا يتيح مساحة كافية للتحرك العسكري يبقى مسألة ظرفية

ذلك التحول في موقف "حماس" من الهدنة عن السياقات الدولية والإقليمية والمحلية، ذلك بأنه في ظل إعلان الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن، الحرب على الإرهاب، ساد تشدد دولي بقيادة الولايات المتحدة ضد حركات الإسلام السياسي عامة، وصنفت "حماس" أميركياً وأوروبياً منظمة إرهابية، وساد صمت دولي على التصعيد العسكري الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وعلى محاصرة قادة هذا الشعب واغتيالهم. علاوة على ذلك، وافقت حركة "حماس"

في مطلع سنة ٢٠٠٥ على الدخول في تهدئة مع إسرائيل تلتزم خلالها بوقف جميع عملياتها الموجهة من قطاع غزة ضد الاحتلال، في مقابل التزام إسرائيلي بوقف أشكال العدوان كلها على الشعب الفلسطيني. فبعد أن كانت الحركة تقبل بهدنة في نطاق حدود أراضي ١٩٤٨، أصبحت تقبل بهدنة ضمن حدود ١٩٦٧ أيضاً، وذلك في تناقض لتعهداتها بعدم تخليها عن المقاومة في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. وهنا أيضاً تم تبرير هذا التطور بحدوث عمليات اغتيال أغلبية قيادات الصف الأول للحركة، وعلى رأسها مؤسس الحركة أحمد ياسين والقياديون البارزون عبد العزيز الرنتيسي وإبراهيم المقادمة وإسماعيل أبو شنب وكثير غيرهم، وبوصول تحذيرات إلى حركة "حماس" من حكام عرب بإمكان تعرض جميع قيادات الحركة للاغتيال، في حال عدم موافقتها على تهدئة مع إسرائيل^{٥١}، الأمر الذي هدد مستقبل بقاء الحركة.

وبعد فوزها في الانتخابات التشريعية في سنة ٢٠٠٦، وسيطرتها على قطاع غزة في السنة التالية، سعت "حماس" لتثبيت تهدئة أو هدنة مع إسرائيل في سبيل نجاح مهمات حكومتها. ولم تكتفِ الحركة بدعوة الفصائل إلى الالتزام بالتهدئة، عقب خطف

متغيرة.^{٥٣}

الفلسطينيين إلا اليأس والإحباط، في ظل غياب الأسس والثوابت. وشاركت الحركة في تحالف القوى الفلسطينية ضد مؤتمر مدريد، غير أن رفضها اعتبار قرارات الشرعية الدولية أساساً لحل القضية الفلسطينية في برنامج التحالف كان أحد أسباب خلافها مع عدد من فصائل التحالف.

وبموازاة رفض "حماس" الاعتراف باتفاق أوسلو، فإنها سعت لتطوير صيغة تنسيقية مع الفصائل المعارضة لإسقاطه، على أساس أنه لا يحق لأحد التنازل عن أي جزء من فلسطين. وحافظت على موقفها المعارض لاتفاق أوسلو بقيادة المعارضة في النظام السياسي الناشئ عنها، مشددة على عدم جدوى الاستمرار في انتهاج استراتيجية التفاوض ومشاريع التسوية مع إسرائيل، ومتهمة المنظمة بالتفريط. وتذرت الحركة بعدة أسباب لرفض أوسلو، أهمها:

- تجاهل اتفاق أوسلو قضايا أساسية مثل القدس والمستعمرات وحق العودة والحدود.

- جاء اتفاق أوسلو على هيئة اتفاق صلح يُنهي حالة الصراع وأي مطالبات مستقبلية فلسطينية بعد توقيعه النهائي، وهو ليس هدنة محددة زمنياً.^{٥٤}

- جاء اتفاق أوسلو لإطلاق عملية تفاوض بشأن انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وليس لتطبيق القرارات ذات الصلة والتي تدعو إلى انسحاب إسرائيل منها، مؤكدة أنها ما كانت لترفض اتفاق أوسلو لو أنه جاء لتنفيذ القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ مع وجود ضمانات محددة تضمن تنفيذهما.^{٥٥} إن ما يجب الوقوف عنده هو أنه منذ نشأة الحركة، فإن تصريحاتها الراضية للاتفاقات والقرارات ودور المنظمات الدولية في حل القضية الفلسطينية، لم تعطها القدرة

وترفض "حماس" نزع سلاحها وتصفية جهازها العسكري، بل إنها وازبت على تطوير قدراتها العسكرية حتى في أثناء ارتباطها باتفاقات تهدئة أو هدنة مع إسرائيل. وتُرجع "حماس" تمسكها باستراتيجية المقاومة وعدم إمكان تخليها عن سلاحها إلى استفادتها من التجارب السابقة، لأن موافقة الفلسطينيين على نزع سلاحهم من طرف الجيوش العربية التي جاءت لمحاربة إسرائيل في سنة ١٩٤٨، جعلهم يقفون عاجزين.^{٥٦} وثمة من يؤكد أن إصرار "حماس" على عدم التنازل عن سلاح المقاومة ناتج من رغبتها في الاحتفاظ بسيطرتها على السلطة في قطاع غزة.

٢ - العملية السلمية: رفضت حركة "حماس" الإقرار بحق الأمم المتحدة في التصرف في أرض لا تملكها، وإنما تعود ملكيتها إلى الشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية،^{٥٧} ورفضت بالتالي الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية لأنها أكسبت الاحتلال صفة شرعية، ومنحته حق الوجود على معظم أرض فلسطين، وحرمت الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير. من هذا المنطلق، عارضت "حماس" المؤتمرات الدولية والحوار السلمية، ومشاريع الحكم الذاتي، الساعية لحل القضية الفلسطينية، لأنها تقوم على أساس تلك القرارات. واعتبرت المؤتمرات والحوار والمشاريع مضيعة للوقت، ولا تحقق المطالب أو تعيد الحقوق إلى الشعب الفلسطيني، فرفضت الاعتراف بمؤتمر مدريد، واعتبرته انحرافاً عن المسار الوطني، بحجة أن ما عُرض خلال مفاوضاته بشأن الحكم الذاتي يكرس سلطة الاحتلال،^{٥٨} وأعلنت أنها ستعارض الحكم الذاتي،^{٥٩} من دون أن تستخدم العنف، مؤكدة أن الاتفاق لن يجلب على

أقرت في قمة بيروت في سنة ٢٠٠٢، أو لمحاولات إحياء المبادرة لاحقاً، ويظهر تغير موقف "حماس" المتمثل في القبول الصريح بالاتفاقات التي وقّعتها منظمة التحرير مع إسرائيل، وبقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، واضحاً في اتفاقيات ووثائق المصالحة التي أقرتها حركتنا "فتح" و"حماس" وباقي الفصائل الفلسطينية. ويُعدّ ذلك تطوراً طبيعياً يقترن بإقرار الحركة باتفاق أوسلو، ثم مشاركتها في السلطة المنبثقة منه.

وبشأن المفاوضات التي بُنيت على أساس العملية السلمية مع إسرائيل، فإن "حماس" اشترطت ضرورة أن تسلّم إسرائيل بالحق الفلسطيني أولاً،^{٦٥} لأن الاتفاق مع العدو يصبح ممكناً فقط عندما يضمن ذلك الاتفاق عدم بقاء أثر للاحتلال وتدخلاته في الشأن الفلسطيني.^{٦٦} وطالبت الحركة منظمة التحرير بالتخلي عن خيار التفاوض، سواء خلال مفاوضات مدريد، أو مفاوضات أوسلو بعد ذلك، ووضعت هذا المطلب ضمن شروطها للانضمام إلى المجلس الوطني الفلسطيني. ولا ترفض الحركة مبدأ التفاوض بصورة عامة، ذلك بأن أي رفض للمفاوضات من طرف الحركة يُعتبر موقفاً تكتيكياً وليس موقفاً استراتيجياً، فالحركة تعتبر المفاوضات وسيلة وليست هدفاً.^{٦٧} ويمكن للحركة المشاركة في المفاوضات ضمن شروط مقبولة لها.

وبين شروط الحركة للتفاوض مع إسرائيل عدم التخلي عن الثوابت، وعدم خوض غمار المفاوضات ضمن شروط مسبقة أو تقديم تنازلات، مع ضرورة إقرار إسرائيل بحق الفلسطينيين في إقامة دولة ذات سيادة كاملة، ووجود إجماع وطني على التفاوض، وأن تتم عملية المفاوضات عبر منظمة التحرير بعد إصلاحها. وقد

على تجاوز تلك الاتفاقات والقرارات، وهكذا، جاءت مبادرات الحركة للحل مرحلي على أساس القرار ٢٤٢ بشكل ضمني، إلى أن قدم القيادي البارز في الحركة موسى أبو مرزوق مبادرته بشأن الحل مرحلي على أساس قرارات الشرعية الدولية بشكل صريح في سنة ١٩٩٣. وتغير موقف الحركة من تلك القرارات بشكل أكثر صراحة بعد نجاحها في الانتخابات التشريعية ووصولها إلى السلطة، فقد أكد برنامج حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت بقيادة الحركة احترام قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي وقّعتها المنظمة، والالتزام بقرارات المجالس الوطنية ومواد القانون الأساسي ووثيقة الوفاق الوطني وقرارات القمم العربية،^{٦٨} بينما شددت الحكومة الفلسطينية العاشرة التي شكلتها الحركة على أنها ستتعامل مع الاتفاقيات الموقعة بمسؤولية عالية.^{٦٩} وبرر خالد مشعل الموقف الإيجابي الصريح للحركة تجاه القرارات الدولية والاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، بأنه ضرورة وطنية، ويأتي في إطار رؤية مشتركة من الفصائل كافة.^{٧٠} فضلاً عن ذلك، فإن رفض "حماس" اتفاق أوسلو، لم يمنعها من التعامل مع إفرانته، فاعترفت بالسلطة وتعاملت معها عبر اللقاءات والتنسيق في بعض المواقف، وفي سنة ٢٠٠٢، اعتبرت اتفاق أوسلو أمراً واقعاً يتمثل في وجود سلطة وطنية على أجزاء من فلسطين.^{٧١} وحركة "حماس" لم تأخذ موقفاً معادياً من مصر والأردن اللتين وقّعتا اتفاقات سلام مع إسرائيل، وإنما عملت على توطيد علاقاتها معهما، على الرغم من تناقض ذلك مع دعوة الحركة إلى عدم تمرير محاولات إسرائيل لإخراج الدول العربية من دائرة الصراع بهدف الاستفراد بالشعب الفلسطيني.^{٧٢} ولم يأت موقف الحركة رافضاً للمبادرة العربية للسلام التي

أيضاً. والحركة لا تبدي مرونة في حل قضية اللاجئين، بما يتناقض مع توجهات منظمة التحرير التفاوضية المرنة في إطار ذلك الملف، وهي تعتمد المقاومة لا المفاوضات في برنامجها السياسي.^{٧١} واعترضت الحركة أيضاً صراحة خلال جلسات الحوار في سنة ٢٠٠٩ على الورقة المصرية التي تدعو إلى بقاء ملف المفاوضات تحت سيطرة الرئيس عباس، واشترطت خلال مراسم توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة في سنة ٢٠١١ بأن تبقى المصلحة الوطنية هي المعيار لاستئناف المفاوضات.^{٧٢}

V - الخاتمة

إن المنطلقات الفكرية لكل من "حماس" و"فتح" تتقاطع في العديد من المفاصل الاستراتيجية، ولا سيما إذا ما اعتبرنا أن المفصل الوطني هو الحاكم لها جميعاً في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. ف رؤية حركة "حماس" الاستراتيجية بُنيت من خلال تجربة واقعية عكست خصوصية الواقع الفلسطيني، وقد طورت الحركة خطابها ونسقت مفرداته بحيث بات بالتدريج أكثر واقعية وتفصيلاً وتحديداً من الخطاب الإسلامي الإخواني العام العمومي والمطلق. وهكذا، قرّب قبول حركة "حماس" بالحل المرحلي موقفها من موقف "فتح" فيما يتعلق بتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وتطور موقفها بالتدريج في إطار التفاهات بين الفصائل الفلسطينية بشأن برنامج سياسي موحد، فلم تعد تطرح رؤية سياسية متباينة للحل. وشاركت الحركة لأول مرة مع الفصائل الفلسطينية في إطار لجنة القوى الوطنية والإسلامية التي تأسست مباشرة بعد

عرضت الحركة مشروعاً تقدم به أحد قياداتها في سنة ١٩٨٨ يشمل في مرحلة منه التفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بشأن النقاط المتعلقة بالحقوق. وقبلت الحركة التفاوض مع إسرائيل في ظل وجود طرف ثالث، لكن مع إصرارها على عدم الاعتراف بإسرائيل أو بشرعيتها.^{٧٨} ويمكن للحركة أن تفاوض إسرائيل مثلما فاوضتها لتحرير أسرى أو لتثبيت تهدئة، فالحركة تدير مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل.^{٧٩} وأكد خالد مشعل، ولا يزال، أن "حماس" على استعداد لإجراء اتصالات ولقاءات بإسرائيليين منذ اليوم الأول لاستلامها السلطة بعد فوزها في الانتخابات، لأن ذلك يتم بواسطة الحكومة وليس الحركة، ويتعلق بمسألة اضطرارية تفرضها الضرورة وتمس مصالح الشعب ومتطلباته الحياتية.^{٨٠} وأكد توقيع "حماس" وثيقة الأسرى للوفاق الوطني، موافقتها الضمنية على أن تكون إدارة المفاوضات من صلاحيات المنظمة ورئيس السلطة، ثم طورت موقفها عبر القبول بإعطاء الرئيس حرية كبيرة لمتابعة ملف المفاوضات، وذلك خلال مراسم توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة في سنة ٢٠١١، كما أنها وقّعت اتفاق الشاطئ من دون أن تتطرق أو تندخل في ملف المفاوضات. وفي تناقض مع ما سبق، فإن "حماس" تريد دولة فلسطينية قوية، وهو ما ينفي قبولها بدولة فلسطينية مجردة من السلاح، والتي وافقت عليها منظمة التحرير خلال مفاوضاتها مع إسرائيل. وهي تريد أيضاً دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من دون مستعمرات، وعاصمتها مدينة القدس، الأمر الذي يُظهر رفضها بمبدأ تبادل الأرض الذي تقبل به منظمة التحرير في مفاوضاتها مع إسرائيل

وقرارات الشرعية الدولية، وباتت تنهز من المبررات الأيديولوجية إلى المحاججات الوطنية عندما تتحدث عن الاتفاقيات، على الرغم من أن الحركة تؤكد عدم تخليها عن ثوابتها واستراتيجياتها، حتى وإن غيرت من التكتيكات ووسائل التطبيق في ظل تغير الظروف والواقع والأزمنة والمراحل.^{٧٣} لكن مبادرات الاعتدال كلها تلك، لم تكف إسرائيل والعالم الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة بأن تقبل بـ "حماس" في سياق العملية السياسية، بل طالبت الحركة بالتراجع صراحة عن مواقفها الأيديولوجية، مشترطة اعترافها بإسرائيل كشريك في الاتفاقات وليس كمحتل، ونبذ المقاومة، والموافقة على حل القضية الفلسطينية مع إسرائيل عبر استراتيجيا التفاوض فقط. إن ذلك المطلب الإسرائيلي - الأميركي - الغربي يلغي التمايز بين "حماس" كحركة مقاومة، و"فتح" التي تعتمد العملية السلمية طريقاً للتعامل مع إسرائيل، ويحرم الفلسطينيين من اللجوء إلى خيار المقاومة لحل مشكلة الاحتلال، علماً بأن السلطة الفلسطينية لم تنجح في حل القضية الفلسطينية عبر الخيار السلمي، على الرغم من التزامها بشروط الاتفاقات التي وقعتها المنظمة مع إسرائيل، ومن التنسيق الأمني مع إسرائيل، والاستقرار الأمني في الضفة الغربية؛ فالمرونة السياسية مع إسرائيل لا تضمن الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية.

إن مواقف حركة "حماس" المتشددة في عدد من القضايا مثل عدم الاعتراف بإسرائيل ورفض وقف المقاومة وعدم المرونة في ملف المفاوضات، تشكل عاملاً موازناً وضابطاً تحتاج إليه القضية الفلسطينية، في ظل المرونة التي تتبناها "فتح" في إطار السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، واللازمة لتحقيق التقارب والقبول

الانتفاضة، مستخدمة مصطلحات سياسية جديدة على قاموسها، مثل المشاركة السياسية وتقاسم السلطة والانتخابات. ويرتبط ذلك التحول باعتبارات فرضت في تلك الفترة لتحقيق الوحدة الوطنية وتنسيق العمل السياسي والمقاومة خلال انتفاضة الأقصى والتصدي للاحتلال الإسرائيلي، فضلاً عن اعتبارات مهمة أخرى تتعلق بعدم قدرة الحركة على الاستمرار في إنكار الواقع السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، وعدم إمكان بقائها مستبعدة عنه، ولا سيما بعد الانتفاضة الثانية.

لقد أصبح برنامج حركة "حماس" السياسي، منذ ذلك الوقت، أكثر براغماتية، ويقوم على تقاسم السلطة، فقد قبلت الحركة توقيع إعلان القاهرة في سنة ٢٠٠٥ الذي نص على حق الفصائل في المقاومة، وتأكيد حق الفلسطينيين في دولة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، وكذلك اعتبار المنظمة الممثل الرسمي للشعب الفلسطيني، والدعوة إلى إصلاح شامل يقوم على الديمقراطية والانتخابات، وهذه الوثيقة الوطنية باتت تمثل إطاراً مرجعياً للعلاقات الفلسطينية - الفلسطينية. وشكل قبول "حماس" بوثيقة الأسرى نقلة جوهرية في التحول السياسي في فكرها، فلأول مرة توافق الحركة على دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، من دون الإشارة إلى الحق الفلسطيني على الأراضي الفلسطينية المحتلة في سنة ١٩٤٨، الأمر الذي يُعتبر موافقة ضمنية على حل الدولتين، وعلى أن تكون المفاوضات السياسية إحدى الوسائل الشرعية لحل القضية الفلسطينية. وفرض انخراط "حماس" في إطار السلطة إقدامها على تبني تعديلات أساسية في مواقفها تجاه حدود فلسطين واتفاق أوسلو

الحاضنة والمنظمة، يُعتبر العقبة الرئيسية في تنظيم حدود العلاقة بين مختلف التيارات، وأحد الأسباب المباشرة في وصول الخلاف الموقفي بين الفصائل إلى صراع على السلطة غير مضبوط أو منظم. ■

من طرف المجتمع الدولي. ويُعدّ التباين والاختلاف في الرؤى السمة الرئيسية التي تميز التعددية السياسية عامة، فالاختلاف في المواقف بين الأحزاب والفصائل ضرورة، إلا إن غياب المؤسسة الوطنية الفلسطينية

المصادر

- ١ انظر: "البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع لحركة فتح" (١٩٨٠)، في الموقع الإلكتروني "فتح أون لاين"، في الرابط التالي:
<http://fateh-online.net/spip.php?article828&lang=ar>
- ٢ انظر: "قرارات المؤتمر العام الخامس لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح" (٨ / ٨ / ١٩٨٩)، في الموقع الإلكتروني "فتح أون لاين"، في الرابط التالي:
<http://fateh-online.net/spip.php?article829&lang=ar>
- ٣ انظر: "البرنامج السياسي لحركة فتح بعد المؤتمر السادس (٢٠٠٩)"، في الموقع الإلكتروني "الكرامة برس"، في الرابط التالي:
<http://www.karamapress.com/arabic/?Action=ShowNews&ID=69016>
- ٤ انظر: "البرنامج الانتخابي لقائمة فتح" (٢٠٠٦)، في الموقع الإلكتروني لـ "وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا"، في الرابط التالي:
<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3626>
- ٥ المصدر نفسه.
- ٦ "البرنامج السياسي لحركة فتح بعد المؤتمر السادس (٢٠٠٩)"، مصدر سبق ذكره.
- ٧ زياد أبو عمرو، "أصول الحركات السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨ - ١٩٦٧" (عكا: دار الأسوار، ١٩٨٧)، ص ٧٨، ٧٩.
- ٨ أحمد بن يوسف، "حركة المقاومة الإسلامية حماس: خلفيات النشأة وآفاق المسير" (شيكاغو: المركز العالمي للدراسات والبحوث، ١٩٨٩)، ص ٨.
- ٩ "البرنامج السياسي لحركة فتح بعد المؤتمر السادس (٢٠٠٩)"، مصدر سبق ذكره.
- ١٠ انظر: "القانون الأساسي [الفلسطيني] المعدل لسنة ٢٠٠٣"، المادة ٤، في الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية، السلطة الوطنية الفلسطينية، في الرابط التالي:
http://www.moi.gov.ps/Download/file_store/81f3e41d-3260-4e4e-81a1-8091c5518c81.pdf
- ١١ انظر: "ميثاق حركة حماس"، المواد: ١ و ٥ و ٩ و ١١ و ٣٥ و ١٢، في الموقع الإلكتروني "الجزيرة نت"، في الرابط التالي:
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0b4f24e4-7c14-4f50-a831-ea2b6e73217d>

- ١٢ انظر: بيان حركة "حماس" رقم ١ (البيان التأسيسي)، ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧، في الموقع الإلكتروني للحركة، في الرابط التالي:
<http://hamas.ps/ar/post/39/>
- ١٣ سنية الحسيني، "الإخوان المسلمون بين الفكر والسلطة"، "شؤون الأوسط"، مركز الدراسات الاستراتيجية (بيروت)، العدد ١٤٦ (خريف ٢٠١٣)، ص ٦٤.
- ١٤ "ميثاق حركة حماس"، مصدر سبق ذكره، المادة ١٤.
- ١٥ "مقابلة مع خالد مشعل: حماس الفكر والممارسة" (عمان: مطبوعات جريدة "السبيل"، ٢٠١٢)، ص ٤٥.
- ١٦ "ميثاق حركة حماس"، مصدر سبق ذكره، المادة ٢٥.
- ١٧ معين رباني، "خالد مشعل في حوار شامل"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٧٦ (خريف ٢٠٠٨)، ص ٥٨.
- ١٨ أسامة حمدان، "إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية - رؤية حركة حماس"، في: "منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء"، تحرير محسن محمد صالح (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط ١، ٢٠٠٧)، ص ١٨٨ - ١٨٩.
- ١٩ خالد الحروب، "حماس الفكر والممارسة" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، ١٩٩٦)، ص ١٣٥ - ١٣٦.
- ٢٠ خالد مشعل، "شروط واحتمالات قيام انتخابات نزيهة"، في: "انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني"، تحرير جواد الحمد وهاني سليمان (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط ١، ١٩٩٤)، ص ١٠٢.
- ٢١ "ميثاق حركة حماس"، مصدر سبق ذكره، المادة ٢٧.
- ٢٢ جواد الحمد وإياد البرغوثي (محرران)، "دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) (١٩٨٧ - ١٩٩٦)"، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٩، ط ٣)، ص ٧١.
- ٢٣ رباني، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.
- ٢٤ انظر: "مقابلة مع أحمد ياسين"، في زياد أبو عمرو، "أصول الحركات السياسية في قطاع غزة"، مصدر سبق ذكره.
- ٢٥ خالد مشعل، "شروط واحتمالات قيام انتخابات نزيهة"، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣ - ٩٤.
- ٢٦ انظر: "مقابلة مع إسماعيل الأشقر"، في: معزز سمير الدبس، "التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية حماس (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)"، رسالة ماجستير (القاهرة: جامعة الأزهر، ٢٠١٠)، ص ٨١.
- ٢٧ البرنامج السياسي لمؤتمري حركة "فتح" الخامس والسادس، مصدر سبق ذكره.
- ٢٨ انظر: النظام الأساسي لحركة "فتح"، المواد ١ و ٢ و ٨ و ٦ و ١٢ و ١٣ و ٢٢، الموقع الإلكتروني لـ "فتح أون لاين"، في الرابط التالي:
<http://fateh-online.net/spip.php?article823&lang=ar>
- ٢٩ انظر: "مقابلة مع أحمد ياسين"، مصدر سبق ذكره.
- ٣٠ انظر: "مقابلة مع إسماعيل الأشقر"، مصدر سبق ذكره.
- ٣١ زكريا إبراهيم حسن السنوار، "مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام ١٩٢٠ حتى نهاية عام ١٩٩١" (غزة: د.ن، ١٩٩١)، ص ١٠٩ - ١١٠.

٣٢ "مسؤول قيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس في نابلس لـ "رويترز": ميثاق (حماس) يمكن تعديله، والحديث عن الاعتراف بـ (إسرائيل) سابق لأوانه طالما أنها لا تعترف بنا كضحية"، "الرياض" (الرياض)، العدد ١٣,٦٠٤ (٢٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥)، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.alriyadh.com/95774>

٣٣ "مقابلة مع خالد مشعل: حماس الفكر والممارسة" مصدر سبق ذكره.

٣٤ عبد الإله بلقزيز، "أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٥٧ - ٥٨.

٣٥ "حماس تتمسك بهنية رئيساً لحكومة الوحدة. مشعل: دولة إسرائيل حقيقة وأمر واقع ونتحدث عن القبول بدولة في أراضى ٦٧"، "الأيام" (رام الله)، ١١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧، ص ١، في الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=2b24ed5y45240021Y2b24ed5

٣٦ انظر: "أبو مرزوق: نحترم أي خيار ديمقراطي حتى الاعتراف بإسرائيل"، "الجريدة"، في الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.aljarida.com/news/print_news/283956

٣٧ الحمد والبرغوثي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

٣٨ "في حوار مثير جداً. الرئيس عباس: لا يوجد أكذب من حماس والإخوان"، موقع "أمد للإعلام"، ٢٠١٤/١٢/٢، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=51976>

٣٩ للاطلاع على النص الكامل لاتفاق المصالحة وما تضمنته من تفاهات، انظر وكالة "سما" الإخبارية، ٦ أيار / مايو ٢٠١١، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=94738>

٤٠ "ميثاق حركة حماس"، مصدر سبق ذكره، المواد ١٠ و ٢ و ٣٠ و ١٣.

٤١ انظر: عبد الرحيم علي، "حماس: انسحاب غزة ثمرة للمقاومة" (حوار مع محمد نزال)، الموقع الإلكتروني لـ "أون إسلام"، ٢ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤، في الرابط التالي:

<http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine/84055-2004-10-02%2018-57-00.html>

٤٢ "ميثاق حركة حماس"، مصدر سبق ذكره، المادة ٧.

٤٣ خالد أبو العميرين، "حماس: حركة المقاومة الإسلامية، جذورها - نشأتها - فكرها السياسي" (القاهرة: مركز الحضارة العربية، ط ١، ٢٠٠٠)، ص ١٨٣ - ١٩٧.

٤٤ رباني، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

٤٥ "رسائل الشيخ أحمد ياسين من السجن إلى قيادة الحركة وأبنائها"، مجلة "الوسط" (لندن)، العدد ٩٢٠ (١٩٩٣)، ص ١٢ - ١٧.

٤٦ "موسى أبو مرزوق: مبادرة سياسية. حديث صحفي مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس"، مجلة "السياسة الفلسطينية" (نابلس)، المجلد ٥، العدد ١٨ (ربيع ١٩٩٤)، ص ١٠٠.

٤٧ أحمد منصور (تحرير)، "شاهد على عصر الانتفاضة: الشيخ أحمد ياسين" (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ٢٠٠٤)، ص ٣٠٣.

- ٤٨ "إسماعيل أبو شنب: وافقنا على الهدنة لإعطاء فرصة للشارع الفلسطيني لالتقاط أنفاسه، وفرصة لجهود الحكومة،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٥ (صيف ٢٠٠٣)، ص ١٦ - ٢٠.
- ٤٩ انظر: بيان صادر عن المكتب السياسي لحركة "حماس" بتاريخ ١٦ نيسان / أبريل ١٩٩٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://hamas.ps/ar/post/263/>
- ٥٠ انظر: "وثيقة الأسرى للوفاق الوطني"، المادة ٣، في الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية ("وفا")، في الرابط التالي:
<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4937>
- ٥١ انظر: "مقابلة مع سعيد صيام"، في ثابت محمد العمور، "مستقبل المقاومة في فلسطين، حماس نموذجاً" (القاهرة: مركز الإعلام العربي .سلسلة رسائل علمية، ٢٠٠٨)، ص ٣٧٩.
- ٥٢ انظر: البرنامج السياسي لـ "كتلة التغيير والإصلاح" الانتخابي للمجلس التشريعي الفلسطيني ٢٠٠٦، في الموقع الإلكتروني لـ "كتلة التغيير والإصلاح"، في الرابط التالي:
<http://www.islah.ps/new/index.php?page=viewThread&id=128>
- ٥٣ انظر الحوار مع موسى أبو مرزوق، في جريدة "السبيل" اليومية، ١٣/٤/٢٠٠٦، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://mousaabumarzook.wordpress.com/2006/04/13/-أبو-مرزوق-للسبيل-إذا-تعارضت-ظ>
- ٥٤ أحمد منصور، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٤.
- ٥٥ انظر: البيان رقم ٣٢ الصادر عن حركة "حماس" بتاريخ ٢٥/١١/١٩٨٨، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://hamas.ps/ar/post/62/>
- ٥٦ انظر: البيان رقم ٩١ الصادر عن حركة "حماس" بتاريخ ٥/١٠/١٩٩٢، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://hamas.ps/ar/post/163/>
- ٥٧ انظر: البيان رقم ٧٧ الصادر عن حركة "حماس" بتاريخ ٣/٨/١٩٩١، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://hamas.ps/ar/post/95/>
- ٥٨ "رسائل الشيخ أحمد ياسين من السجن..."، مصدر سبق ذكره، ص ١٢ - ١٧.
- ٥٩ انظر: محمد نزال، "حماس ما كانت لترفض اتفاقية أوسلو لو جاءت لتنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨"، جريدة "الأيام" (رام الله)، ١٣ / ٩ / ١٩٩٣، ص ٢.
- ٦٠ انظر: برنامج الحكومة الفلسطينية الـ ١١، آذار / مارس ٢٠٠٧، في الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.almubadara.org/details_ar.php?id=hrjn7ja1047yigzhcw5h1
- ٦١ انظر: نص كلمة إسماعيل هنية في المجلس التشريعي الفلسطيني في أثناء تقديم برنامج الحكومة الفلسطينية الـ ١٠، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.alzaytouna.net/permalink/4788.html>
- ٦٢ انظر: "تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية خلال أيام"، في الموقع الإلكتروني "إيلاف"، ٩ شباط / فبراير ٢٠٠٧، في الرابط التالي:
<http://elaph.com/ElaphWeb/Politics/2007/2/210123.htm>

- ٦٣ عاطف الجولاني وحمزة حيمور، "حوار مع خالد مشعل: رؤيتنا واضحة"، جريدة "السبيل" الأسبوعية (عمّان)، (٢١ تموز / يوليو ٢٠١٠).
- ٦٤ "ميثاق حركة حماس"، مصدر سبق ذكره، المادة ٣٢.
- ٦٥ انظر: "مشعل لا يستبعد الاعتراف بإسرائيل وحماس تتوقع ترؤسها الحكومة الفلسطينية"، في موقع "الجزيرة" الإلكتروني، في الرابط التالي:
<http://www.al-jazirah.com/2006/20060208/du2s.htm>
- ٦٦ أحمد منصور، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٠.
- ٦٧ "الزهار: اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني لا يمثلان الشعب الفلسطيني"، الموقع الإلكتروني لـ "راديو سوا"، في الرابط التالي:
<http://www.radiosawa.com/content/article/149677.html>
- ٦٨ عماد الفالوجي، "درب الاشواك.. حماس.. الانتفاضة.. السلطة" (عمّان: دار الشروق، ٢٠٠٢)، ص ٥٥.
- ٦٩ انظر: "خالد مشعل لـ الأناضول: لن نتراجع عن مطالبنا ومستمرّون في المقاومة حتى ننتصر"، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.aa.com.tr/ar/news/377005>
- ٧٠ انظر: "خالد مشعل، نعتذر إلى الله عن أخطاء حماس"، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://elaph.com/Web/NewsPapers/2007/7/251282.htm?sectionarchive=NewsPapers>
- ٧١ انظر: "استراتيجية حماس وبرنامجها السياسي"، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.aljazeera.net/programs/withoutbounds/2006/1/22> إستراتيجية-حماس- وبرنامجها-السياسي
- ٧٢ انظر: "هل ستصمد المصالحة الفلسطينية الجديدة؟" في الموقع الإلكتروني لـ "المركز العربي للأبحاث والدراسات"، ٨ أيار / مايو ٢٠١١، في الرابط التالي:
<http://www.dohainstitute.org/release/ea18b746-ae29-47c5-ae91-772e4d91108e>
- ٧٣ انظر: "وثيقة سياسية بقلم خالد مشعل: الفكر السياسي لحركة حماس في ظل آخر التطورات"، في موقع "مركز الزيتونة الإلكتروني للدراسات والاستشارات"، في الرابط التالي:
<http://www.alzaytouna.net/permalink/38590.html>